

كتاب  
نصحو ان الضمان على استهوان البين لا خاصة كتاب

**ادب القاضي** لانتصح ولاية القاضي حتى يجمع في الموضع

نشرائط الشهادة ويكون الاجتهاد ولا بأس بالدخول في

العضد لمن يتوعد بغيره انه يؤدي فضله ويكره الدخول من

من يخاف العجز عنه ولا يمان على غير المسلمين فيه ولا ينبغي ان يطلب

الولاية ولا يسأل الصاوين قلة العضد ويسلم اليه ديوانه

القاضي الذي قبله وينظر في حال المحرم فمن اعترف بحسبه

النزاهة اياه ومن انكره لم يقبل قوله المصنوع عليه الابسية فانه

لم يقبله لم يجعل بتخلية حتى يتأدى عليه ويستظهر في امره

وينظر في الواجب هل تعلق الوقت فيعمل على ما يقع به البينة

او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قوله المصنوع الا ان يعترف به

من يمان على غير المسلمين فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسأل الصاوين قلة العضد ويسلم اليه ديوانه

الذي هو فيه ان المعروف سلها اليه فيقبل قوله فيها

ويجلس للمكمل جلوسا ظاهر في المسجد ولا يقبل حدية الا

من ذي رحم محرم منه او ممن جرت عادتة قبل العضد بجهادته

والحضر دعوة الا ان تكون عامة ويشهد الجناة ويعود للمرض

ولا يضيء احد لطرفين دون خصمه ولا حصر سوا بينهما

في الجلوس والاقبال ولا يسأل احد عما ولا يشير اليه ولا يلقنه

حجة فاد اثبت المطعون وطالب صاحب الحق بحسبه لم يجعل

بحسبه ومن يدفع ما عليه فان امتنع بحسبه في كل دين

لنصفه بدلا عن مال حصل في يد من المبيع وبطل القرض والتزوم

بعقه كالمرو والكفالة ولا يحبس فما سوى ذلك اذا قال اني

فغيره لا اثبت بحسبه ان له مالا ويجيبه شعبي او ثلثة

او ثلثة او ثلثة

الذي هو فيه ان المعروف سلها اليه فيقبل قوله فيها

ويجلس للمكمل جلوسا ظاهر في المسجد ولا يقبل حدية الا من ذي رحم محرم منه او ممن جرت عادتة قبل العضد بجهادته